الحاجة إلى يسارٍ جديد... من جديد

□ موفّق نيْربيّة

مقدّمة

تُحيل مسألة «الهويّة» على «الخصوصيّة،» وكلتاهما تتعرّض إلى جذبٍ أو نبذٍ في الخطاب العربيّ، وهي حالة لا توفيهما حقّهما الطبيعيّ أو العقلانيّ. ومن ذلك تُشتقّ مسألةُ اليسار العربيّ وأوضاعِه الباعثةِ على الأسى عند البعض، والشماتةِ عند البعض الآخر، ليَظهر الاستغراقُ في تعذيب الذات والاندفاع عكس الاتجاه أو الإحساسِ بالعجز فإدارةِ الظَهر. وهذا كلّه ليس صحّيًا.

اليسار ضرورة اجتماعيّة سياسيّة تاريخيّة، لا تكتمل من دونها حركةُ الدول والمجتمعات إلى الأمام. وإلى حدٍّ بعيد، يمكن القولُ إنّ السياسة الحديثة غائبةٌ أو مشوّهةٌ في الحالة العربيّة مجتمعةً ومتفرّقةً، وإنّ التقدّم لا يأخذ مسارًا يتكيّف مع متغيّرات الكوكب التي تعْصف به حاليًا، بل لم يتوافقْ مع متغيّراته» الكلاسيكيّة» التي ابتدأتْ منذ مئة سنة أو مئتين.

لقد كان هنالك مسارٌ أصحُّ في السابق، على الرغم من أخطائه وعثراته. ثم تحوّل الأمرُ، بتأثيرٍ من الاندفاع القوميّ والدينيّ، ومن عجز اليسار آنذاك (وحتى الآن) عن تمثّل روح التقدّم في الديمقراطيّة، أو عن التسليم بمفهوم الحداثة والمواطنة ومضمونهما. فاستغرق اليسارُ العربيّ في الجمعيّة، على حساب قيمة الفرد المعاصرة. فكان هنالك انحرافٌ باليسار والعدالة الاجتماعيّة، وهروبٌ من الحريّة الأرضيّة إلى «ملكوتها» اللاحق في زمنٍ متخيّل. في ما يأتي محاولة أوليّة لتدبّر هذه الأفكار، فيها إشاراتٌ متفاوتة، وقد تحْمل طابعًا شخصيًا من آثار جراح الماضي، للأسف.

تاريخٌ ملتبسٌ ونموذج

دخل اليسار إلى المنطقة من طريق روسٍ وفرنسيين ويهودٍ وعربٍ احتكّوا بالغرب، بشكلٍ تواقتَ وتفاعلَ مع بعض النضوج في الفكر والتحوّل التحديثيّ في الإنتاج والحالة الكولونياليّة قبل الحرب الكونيّة الأولى. وبعد هذه الحرب، وقع اليسارُ العربيّ تحت تأثير ثورة أكتوبر، فالأمميّةِ الثالثة، فالحزبِ الحاكم في الاتحاد السوفييتيّ، وبدرجةٍ أقلّ تحت تأثير الحزب الشيوعيّ (غير الحاكم) في فرنسا. وفقد بالتدريج قوّةَ اندفاعه الخاصّة به.

لم يستطع اليسارُ العربيُّ التوفيقَ بين خطابه الثوريّ الموجّه إلى الحالة الاجتماعيّة السياسيّة التي ينتمي إليها، وموقفِه من الاستعمار، الذي أصبح شرطًا لازمًا تستعمله القوى المنافسةُ لتغطّي مناوراتِها. كما أنه لم يستطع الانفلاتَ من «ثوريّته،» وغرق في حمّى الهجوم على الليبراليّة التي اعتبرها أداةً للرأسماليّة قبل أن تتبلور (أي الليبراليّة) جدّيًا بعدُ. وبذلك، أصبح عدوّاً للنزعة القوميّة الناشئة الزاحفة، وللإسلام السياسيّ الذي أخذ يتضخّم في الوقت نفسه من حيث الميلُ إلى الانقضاض على قيمة الحريّة والتشكيكِ في قيمة الديمقراطيّة، بل في قيمة الحداثة ذاتها، والتغنّي بالقديم السالف انسجامًا مع الموجة العارمة، وتعويضًا من عجزه أمام متطلّبات الحاضر والمستقبل.

والرأسماليّة العربيّة، التي نشأتْ بالتداخل مع الطبقات الرجعيّة، كانت ضعيفةَ البنيان، استغلّت الاستعمارَ بالتعاقد الضمنيّ، واعتبرتْ خروجَه وقوعًا للثمرة منفردةً بين يديها. فلم تقم بتحويل الحالة الليبراليّة الكولونياليّة إلى ديمقراطيّة، بل انقضّت عليها واعتصرتْها وأفسدتْها، ففتحت البابَ واسعًا لمن يتحدّث باسم «الشعب» و«سيادته» الغامضة. في سوريا نموذجًا، كانت تلك الملامحُ واضحةً بين عاميْ ١٩٤٦ و١٩٥٨، وأقربُ إلى التوضيح أن يتحدّث المرءُ قليلاً عن الأعوام «الذهبيّة» بين ١٩٥٤ و١٩٥٨.

لم تعرف سورية الديمقراطيّةَ في تلك الأعوام وحدها، بل خبرتْها بالتدريج ابتداءً من العام ١٩٠٨، مع الانتخابات «البدائيّة» إلى مجلس «المبعوثان» العثمانيّ، ثم في شكل ممارسة «المؤتمر السوريّ» في العام ١٩١٩، وبعد ذلك في سياق الصراع (مع الفرنسيين خصوصًا) على صوغ الدستور وانتخابات المجلس النيابيّ المتطوّرة باطّرادٍ حتى برلمان ١٩٤٣ المتميّز والمتلائم مع سياق الاستقلال الذي كان قد أصبح أمرًا مفروغًا منه. ثم أدّى تهلهلُ الحالة الليبراليّة والفسادُ وخسارةُ فلسطين إلى سلسلةٍ من الانقلابات «الشعبيّة» حتى مطلع ١٩٥٤ ودخولِ سوريا في المرحلة التي نحن بصددها.

آنذاك، حاول اليمينُ نزعَ يد اليسار والقوى الشعبيّة من زمام الأمر منذ رحيل الشيشكلي الديكتاتور. ثم استطاع اليساريون تحقيقَ نجاحٍ نسبيّ في الانتخابات الأولى، أحرزوا فيه أقليّة من حوالى ١٧ نائبًا في البرلمان. لكنّ قوتهم ابتدأتْ بالنموّ، مدعومةً من الشارع، المختلفِ في حيويّته عمّا أفرزته نتائجُ الانتخابات ونسبُ توزيع الأصوات. وفي خريف ١٩٥٥ حدثتْ معركةٌ انتخابيّةٌ محدودة لاختيار نائبٍ واحدٍ بعد وفاة أحد نوّاب حمص. وكانت تلك المعركة

مفْصلاً غريبًا في تاريخ سورية الحديث: فقد اتفقت قوى اليسار، من الشيوعيين إلى البعثيين ـ الاشتراكيين فإلى ممثلي الطبقة الوسطى الذين هجروا الأحزابَ اليمينيّة التقليديّة، على ترشيح موظّفٍ صغيرٍ يعمل بالأجر المحدود في مطحنة قمح خاصّةٍ، ضدّ مرشّح الطرف الآخر الذي كان يمثّل النخبةَ السائدة طبقيًا واجتماعيًا و«ثقافيًا.» وجرت معركةٌ ديمقراطيّة حماسيّة شغلتْ كلَّ بيتٍ وإنسان، لا ينساها مَن عاشها أبدًا، ولا يستطيع أحيانًا شرْحها لمن جاء بعده. كان ذلك فعلَ سياسة، فيه «يسارٌ» في مواجهة «يمين،» تحت مظلّةٍ ديمقراطيّةٍ فريدة. وقد فاز آنذاك عاملُ المطحنة المغمور، أحمد الحاج يونس، واشتعلتْ سورية حماسةً... وسياسة.

كلمة «فريدة» السابقة قد يبرّرها ذكرُ أنّ البعثيين ـ الاشتراكيين[1] أقاموا مهرجانًا كبيرًا لدعم أحمد الحاج يونس في قرية محردة (المسيحيّة) شمال غرب حماة (وهي دائرةٌ انتخابيّةٌ مجاورة)، حضره أكثرُ من ٣٥ ألف فلاّح من سهل الغاب وجبال العلويين، جاء كثيرٌ منهم مشيًا على الأقدام. وهؤلاء لا أصواتَ لهم في المعركة الفرعيّة التي نتحدّث عنها بالطبع. وقد جاءت تلك المعركة الانتخابيّة في أجواءٍ حاميةٍ وأحداثٍ متواترة، كان أحدُها صغيرًا في الشكل عميقًا في المضمون، وهو اقترابُ موعد المفاوضات مع البريطانيين على تعديل أسعار مرور النفط العراقيّ في الأراضي السوريّة، أو مع شركة نفط العراق (البريطانيّة)، ومركزُها الرئيسُ في حمص ذاتها، وعمّالُها من حمص أيضًا.

والإشارة مفيدة هنا إلى معركةٍ انتخابيّةٍ أخرى ذاتِ دلالةٍ مشابهة، وهي تحالفُ خالد بكداش، القائدِ الشيوعيّ البارز، مع خالد العظم، السياسيِّ الرأسماليّ الوطنيّ المتنوّر الذي يمْكن اعتبارُه أبرزَ السياسيين السوريين في الفترة المذكورة.

لكنّ اليسار بقي أسيرًا لصراعه مع الإقطاع الذي كان على وشك الأفول، وللأرستقراطيّة العائليّة المرافقة، وللعشائريّة، وللجزءِ الأكثرِ رجعيّةً من المؤسّسة الدينيّة. وفقد بوصلته بوقوعه تحت إغراء النزعة «القوميّة» الصاعدة، والنزعة «الأمميّة» السوفييتيّة، ومفاعيلِ الصراعات الدوليّة المحتدمة في المنطقة. فلم يستطع أن يحافظَ على هويّته اليساريّة التقدّميّة الديمقراطيّة، ولا أن يطوّرها بما يتناسب مع الظروف الناشئة. كما بقي أسيرًا لثوريّته الدارجة الانقلابيّة، ورأى قوّتَه وضمانةَ برنامجه الصلبة في الجيش وتسييسِه، فخلط الممارسةَ الديمقراطيّة بضرب أساسها، من حيث يدري بنواياه الطيّبة أو لا يدري. كما أنه لم يكن أصيلاً في احترامه للرأي الآخر، ودعم الاتجاهَ إلى «سحق» قوًى سياسيّةٍ أخرى أحيانًا، بالمعنى القمعيّ ذاته الذي استشرى فيما بعد (والمقصود: الحملة الشاملة على القوميين السوريين بعد اغتيال عدنان المالكي في دمشق).

على الرغم من ذلك كلّه، كانت هنالك حدودٌ واضحةٌ نسبيًا بين اليسار واليمين، وأجواءٌ ديمقراطيّةٌ تتطوّر تجريبيًا، وتحالفاتٌ صحّيّةٌ من دون تردّد، وتوظيفٌ جيدٌ لمغلّف الظروف الوطنيّة. وكلّها عواملُ تواجدتْ وتفاعلتْ ولم تتكرّر، وكان لها أن تنقذ اليسارَ من استحكام العقل الجَمعيّ به، على حساب مفاهيم المواطنة والحريّات وحكم القانون وسيادة الشعب، لولا موجةُ القوميّة العربيّة والوحدة الطاغية، التي كانت تتجمّع وتعلو بتأثير قيام إسرائيل ثم عدوانها مع الكولونياليّة الآفلة (الفرنسيّة والبريطانيّة) على مصر.

اليسار والوطنيّة ـ القوميّة

لم يَظهر اليسارُ العربيّ في ظروف انتصار ثورة أكتوبر وبروز الاتحاد السوفييتيّ وحسب، بل ظهر أيضًا ضمن الأجواء التي تبعت انتهاءَ الحرب الكونيّة، وابتدأ فيها ظهورٌ عاصفٌ للنازيّة والفاشيّة. فإذا كانت للظرف الأول سلبيّاتُه على طريقة تكوين اليسار الشيوعيّ إلى حدٍّ لا بأس به، فقد كانت للظرف الثاني تأثيراتُه القويّةُ أيضًا على عوامل تكوين اليسار الاشتراكيّ. وهذا ما كان أنطون المقدسي يريد الخوضَ فيه بعمقٍ في الأعوام الأخيرة من حياته، ولكنه لم يتمكّنْ من ذلك (غالبًا).

في الوقت نفسه تشكّلت القوى والتيّاراتُ القوميّةُ والإسلاميّة، المختلفةُ في خصوصيّاتها وخياراتها، والمتفقة في جوانبَ من خياراتها الإيديولوجيّة. ففي شرق المتوسّط ظهر القوميون العرب، والبعثيون (الإحيائيون)، والكتائبيون، والقوميون الاجتماعيون. وتعاطف الكثيرون مع الألمان والإيطاليين واليابانيين قبل الحرب وأثناءها، بل بعدها أيضًا. كما اغتيل زعيمٌ واعدٌ كبير في سورية، هو عبد الرحمن الشهبندر، تحت غطاء موقفه المتميّز مع الجانب الديمقراطيّ (الحلفاء والاتحاد السوفييتي في تلك الحرب، ومن دون إغفال أبعادها الإمبرياليّة بالطبع).

لم يكن اليسارُ الشيوعيّ مع الألمان بعد خرق الاتفاق النازيّ ـ السوفييتيّ ودخولِ الروس الحرب، لكنه لم يكن مع تعريف الجانب المعنيّ بأنه ديمقراطيّ، ولم يستغرقْ ذلك الموقفُ «المحرج» إلا أقلّ من أربع سنوات من الحرب. أما اليسار الاشتراكيّ فكان مع الألمان عمليًا، وخرج السياسيُّ الشابّ أكرم الحوراني مع أكثر من مائة من السوريين ليجتازوا البادية السوريّة إلى بغداد دعمًا لانقلاب رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١، المدعوم ألمانيًا بشكلٍ مباشر.

١ ـ المقصود: أكرم الحوراني بالذات، مؤسّسُ الحزب الاشتراكيّ العربيّ، اليساريّ عمومًا، الذي كان قد اتحدّ مع البعثيين، القوميين عمومًا، قبل عامين لتشكيلِ ما أصبح اسمُه «حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ،» قبل أن ينقسموا مجدّدًا بعد عدة سنوات ضمن أجواء الوحدة السوريّة ـ المصريّة وما تلاها.

أزمة الفكر اليساريّ ما زالت تعيش على نقاشات الربع الأوّل من القرن العشرين (كاوتسكي، روزا لوكسمبورغ، لينين).

وطريقةُ الشرح هذه لا تعني عدمَ تفهّم تلك الأجواء المعادية للاستعمار في جانبٍ قويّ منها، تحت ضغط فكرةٍ لا تزال فاعلة لدينا، وهي أنّ «عدوّ عدوّي صديقي»... وإلاّ لما جلستُ طويلاً إلى أبي أستمعُ إليه يتحدّث بحرارةٍ عن مغامرته مع أولئك الشباب آنذاك.

فيما بعد، لم تكن حالة المواجهة السوفييتيّة ـ الغربيّة، ولا تأسيسُ إسرائيل على أرض فلسطين، ولا الصراعُ الدوليّ على المنطقة ودور النفط، ظروفًا يمْكن أن تساعد على «تظهير» اليسار صاحبِ الهويّة الواضحة. فبقي اليسارُ المعتدل قوميًا اشتراكيًا، واليسارُ غيرُ المعتدل سوفييتيًا ويكاد يبدو مغتربًا.

في مصر، واجه العسكريون آثارَ الهزيمة في فلسطين، وفسادَ الليبراليين وأزمتهم، والعائلاتِ الإقطاعيّةَ، بحركةٍ تحْمل معالمَ تعزيزٍ للديمقراطيّة من ناحية سيادة الشعب. كان ذلك في البداية، قبل أن تتراجعَ تلك الحركة عن ذلك وتتّجهَ اتجاهًا قوميًا، فاشتراكيًا. واجتماعُ المفهوميْن يحيل مباشرةً على السلطويّة أو الشموليّة.

وفي سوريا حصلت ارتباكاتٌ متكررة: في طريقة قيام الوحدة مع مصر، فالانفصالِ عنها، ثم في الاستقرار على مسارٍ شبيهٍ بما حدث في مصر مع فوارقَ واضحةٍ طبيعيّة. وحين جاءت حكومةٌ يساريّةٌ في النصف الثاني من الستينيّات، لم تكن قادرةً على صيانة يساريّتها وطهرانيّتها إلاّ بالعزلة القوميّة والاجتماعيّة، وبرفع مستوى التأزيم الداخليّ من المنطلق العلمانيّ المحارِب.

لم تخفّ تأثيراتُ تلك الأجواء فيما بعد وحتى الآن. فقد تأزّم اليسارُ مفهومًا وواقعًا، واستغرق في الاحتماء بالنزعة القوميّة، فالإسلاميّة؛ بل لعلّها النزعة الجديدة القوميّة ـ الإسلاميّة، على نسق القوميّة ـ الاشتراكيّة. وغابت تعبيراتُ اليسار المألوفة، باستثناء «الصراع مع الإمبرياليّة» و«الدفاع عن الأمّة أو الوطن.» وصار يساريون كثيرون اختصاصيين في شرح أفضليّات الإيديولوجيا الإسلاميّة ـ الإيرانيّة، وتغطيةِ الأثر السلبيّ لتركيبة حزب الله، وتدويرِ الوجه المتطرّف من حركة حماس أو تحويره لإبراز الوجه الخاصّ بالصراع الوطنيّ ضدّ إسرائيل.

يساريون آخرون حدث معهم شيءٌ يشْبه ما حدث مع أمثالهم في العالم. فما زالوا متمسّكين بتجربتهم السابقة مع الاتحاد السوفييتيّ، ونسجوا حولهم جدارًا عازلاً بانتظار فشل غيرهم، أو بانتظار ظهورِ جديدٍ للينين أو لستالين آخريْن. هؤلاء اليساريون أيضًا لا يتردّدون في خيارِ تأييد النزعة القوميّة ـ الإسلاميّة، وربّما من منطلق العمل على هزيمة الإمبرياليّة أيضًا، أو نكايةً بها على الأقلّ.

اليسار والمواطنة أو الحداثة

نحتاج إلى بعض الجرأة للقول إنّ الخوفَ من الحريّة هو أحدُ الدوافع إلى حجب الأفق الديمقراطيّ لدى الإسلاميين والقوميين واليساريين. ويفعل التهوّر والاندفاع مثل ذلك أيضًا، لدى الليبراليين. فلعلّها آليّاتُ الهروب التي تحدّث عنها إريش فروم، من طريق الشموليّة أو التدمير الذاتيّ، أو التجانس الآليّ، أو ما يمْكن اشتقاقُه في حالة ثقافتنا وإرثنا الخصوصيّ الطويل الأمد. فالاندفاعُ نحو الجَمعيّة (سواءٌ في شكل طبقةٍ أو جماعةٍ أو شعبٍ أو أمّة)، والحذرُ من الفرديّة (الحريّة والمواطنة وحقوق الإنسان)، حالةٌ سائدةٌ يسْهل الاستسلامُ لها أكثر من مقاومتها في أيّة حركةٍ تطمح إلى التغيير.

أحدُ الأحزاب الأكثر تقدّمًا في النوع الذي يضمّه، وهو حزبٌ يَجْمع في اسمه القوميّةَ والاشتراكيّة والديمقراطيّة، أورد في مشروعٍ جديدٍ لأفكاره تفسيرًا

لمفهوم «المواطنة،» فبدا وكأنه لا يراها إلاّ من حيث هي انتماءٌ إلى بلدٍ أو جنسيّة. وهذا ينسجم مع العقليّة التي تَرجمت الكلمةَ قديمًا، لتراها على هذا الشكل، فتدفع - عن وعيٍ أو غير وعي - في اتّجاه تغييب جوهرها القائم على تحويل الفرد إلى مواطن، له حقوقٌ وعليه واجباتٌ، يلتزم مع غيره بالتساوي ضمن إطار العقد الاجتماعيّ المتمثّل في الدستور والقوانين، ويقف ندّاً للدولة، التي لا تستطيع تجاوزَ حقوقه السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، ولكنها تستطيع إكراهَه على أداء واجباته ومنعِه من تجاوز حقوقها أو حقوق غيره من الأفراد.

إنّ اليساريّ قد لا يقلّ عن القوميّ أو الإسلاميّ عداءً للفرديّة ومفهوم الفرد الحديث. فهو، على العموم، يراها أنانيّةً وضعفًا أخلاقيًا، ويرى في امّحاء الملامح الشخصيّة شرطًا للتقدّم، ومعيارًا لعمق الالتزام والإخلاص. ولا يوجد تعويضٌ قادرٌ على ملء هذا الفراغ إلا في الجماعة الطبقيّة (أو الدينيّة أو القوميّة)، أو في فردٍ زعيمٍ خارقٍ لا تنطبق عليه صفاتُ الفرد الذي نحن بصدده.

هذا الوضعُ يلْجم تحوّلَ اليساريّ إلى الديمقراطيّة، أو يقصّ أجنحتَها حين ينطلق من فضائها، أو أجنحتَه هو ذاته حين يتحرّك نحوها متردّدًا. وهو لا يترك ذريعةً أو طريقةً لمناكدة كلّ مَن يحاول جرّه إلى سكّة العمل الديمقراطيّ، متشكّكًا في كلّ من يحاول ذلك، ومعتقدًا أحيانًا أنه يريد أن يهويَ به إلى مهاوي تلبية مطالب الإمبرياليّة والبرجوازيّة وإغراقِه في» مستنقع الانتهازيّة.»

وينسجم هذا، بشكلٍ ما، مع طبيعة اليسار الذي ظهر في بلادنا، ومع تركيبته البرجوازيّة الصغيرة المعادية للحداثة، كتلك التي هاجمها ماركس وإنجلز بشراسةٍ في **البيان الشيوعيّ**، حتى رأى البعضُ في ذلك ما يشْبه محاباةً للبرجوازيّة الكبيرة في ما تقوم به من تحديثٍ وتصنيع. ولم يتمثّل اليساريون الأمثولة بعد، وهي أنّ البرجوازيّة الصغيرة تلك رجعيّةٌ مقارنةً بالكبيرة، وأنها (أي الأولى) هي التي جاء منها مَنْ قاموا بتكسير الآلات ثمّ انطلقوا إلى تحطيم كلّ عدّة الحداثة وبرامج التحديث.

ثم إنه ليس غريبًا أن ترى اليساريّ منهمكًا في «السوالف» وحكايات أيام زمان، ومعاديًا لكلّ ما يأتي من الغرب. وليس غريبًا أن يطْربَ لإيقاعات النزعة القوميّة - الإسلاميّة، أو يكونَ الأكثرَ ثباتًا على العداء للمواطنة والحريّة والديمقراطيّة؛ وهذه مشكلة بنيويّة غريبة عن مفهوم اليسار بالأساس، الذي لا ينفصل عن هذه المفاهيم، مع المدنيّة والحداثة والأنسنة.

إنّ الديمقراطيّة هي دياليكتيكُ الشعب والحريّة. فلا يستطيع يساريٌّ يدّعي تمثيلَ مصالح الشرائح الاجتماعيّة المظلومة أو المهمَّشة، أو التي تنتج الثروةَ الوطنيّة من قوّة عملها، أن ينطلقَ ممّا يراه مصلحةً جمعيّةً للمطالبة بسيادة الشعب بطريقته الخاصّة، أيْ خارجَ كون الشعب المجموعَ الجبريّ والهندسيّ في الوقت نفسه للمواطنين **الأفراد** الأحرار. الديمقراطيّة ذاتها، وبطبيعة تطوّرها المفتوح دائمًا، هي طريقُ أيّة اشتراكيّةٍ محتملة. أما السائد فكان غالبًا عكسَ ذلك، وكانت عداوةُ الحريّة كأسَ الاشتراكيين وماءَهم الذي يسقي ويبرِّر الشموليّة والتسلّط... والاضطهادَ أيضًا.

لا يستطيع اليسارُ أن يعيد تشكيلَ نفسه إلاّ من الباب الديمقراطيّ، بابِ المواطنة والحداثة. وغير ذلك لعبٌ في وقتٍ ضائع، لمجرّد تحقيق الرضا الذاتيّ، الأبعدِ هو نفسه عن ادّعاء تمثيل أيّة مصلحةٍ جَمعيّةٍ مزعومة.

حول ضرورة اليسار

كان اليسار، منذ نُحِتَ المفهومُ، المشاغبَ، الرافضَ، المُطالبَ بمصالح الطبقات الأدنى في الثروة والدور السياسيّ والاجتماعيّ، والأشدَّ حرصًا على الحريّة والحقوق، وعلى الثقافة بمضمونها الإنسانيّ، والأكثرَ دفاعًا عن مصالح» الآخر» الذي ليس له مَن يدافع عنه، والمعاديَ من دون هوادةٍ للظلم والاستغلال والاستلاب بكافّة أنواعه وفي أيّ مكان. وذلك ليس حديثًا في العلوم الاقتصاديّة الاجتماعيّة بتاتًا، بل ما تراه العينُ وتسمعه في المائتين أو الثلاثمائة عام الأخيرة من عمر البشريّة.

من دون وجود اليسار لن يكون ممكنًا تحقيقُ العدالة في توزيع الثروة الوطنيّة أو الأمميّة؛ فلن يتخلّى الذين يحصلون على الجزء الأوفر منها عمّا بين أيديهم من دون وجود مَن يطالب بذلك ويضغط من أجله. ومن دون وجود اليسار سوف تبقى الحريّاتُ محدودةً ومقصورةً على مَن يوزّعها، لأنّ من لا يشْهد القسمةَ لا يحْصل على شيء.

إننا نعاني نضوبًا شديدًا في اليسار العربيّ، في الوقت الذي تناقَش فيه بقوةٍ مسائلُ التغيير وبناءِ الدولة المدنيّة والديمقراطيّة. وسوف يتنامى هذا بسرعةٍ أكبرَ فيما بعد، لأنّ التطوّرات العالميّة تفرض ذلك وستفرضه. وأيُّ تحوّلٍ في هذا الاتجاه سوف يقوم على شروط الليبراليّة الجديدة بالتأكيد، ما دامت الساحةُ خاويةً على عروشها وأصحابِ عروشها، من الناحية التي نعالجها هنا.

تحمل أيّةُ أقليّة (سياسيّة أو اجتماعيّة أو قوميّة أو دينيّة...) هواجسَها من الواقع الراهن أو من آفاق التغيير المجهولة، فتعمل على حشد التأييد لقضيّتها، وتنظّم أمورَها، لتحصل في أيّة مفاوضاتٍ على أفضل شروطٍ وأحسنِ ضماناتٍ لطمأنة تلك الهواجس. والشريحة الشعبيّة الأوسع قد تكون أكثريّةً من الناحية العدديّة، لكنّها» أقليّة» بتاريخها وحاضرها مع الظلم والتهميش وتحتاج إلى مَن يمثّل مصالحَها سياسيًا. وهي لا ترى في القوى اليساريّة القديمة أو المعزولة طموحًا يبعث على الأمل.

أزمة الفكر اليساريّ ما زالت تعيش على نقاشات الربع الأول من القرن العشرين، حين ذهب جناحٌ باتجاه اعتماد التحوّل الديمقراطيّ (كاوتسكي)، لكنه

يحتاج اليسار إلى إعادة تعريف نفسه جذريًا، وإلى إحالة الأفكار المسبّقة (مع أشخاصها) على التقاعد. ولْيَكتبِ الأكثرُ قدرةً على تحرير فكرهم تجاربَهم على ضوءِ ما سبق، أو ما يشاؤون أن يفعلوا ليملأوا فراغ وقتهم بأفضل الأشكال نفعًا.

خيّب آمالَ الآخرين بانحيازاته القوميّة تحت تهديد فكرة الحرب وإرهابها؛ فاعتبره الجناحُ الآخر (لينين ولوكسمبرغ) خائنًا للطبقة العاملة العالميّة، وانقضّ على مفهوم الديمقراطيّة فكريًا وعمليًا، وتوّج ذلك بثورة أكتوبر التي حملتْ فشلَها في سياقها آنذاك. ولم يُقدَّرْ للتراجع الإنقاذيّ الذي شكّلته «الخطّةُ الاقتصاديّةُ الجديدة» أن ينجحَ ولا أن يستمرّ، تحت وطأة غياب الحامل الديمقراطيّ.

ينقسم اليساريون العرب إلى قلّةٍ تابعتْ (ولا أعرف إنْ كانت تتابع حاليًا) تطوّراتِ الفكر اليساريّ العالميّ، وخصوصًا الأوروبيّ والماركسيّ. وهذه القلّة، وإنْ تابعت، فقد تكثّفتْ نخبويّتُها وتغرّبتْ حتى تسامت عن الواقع؛ ويضاف إليها آخرون ما زالوا حريصين على اكتئابهم وانتظارهم للمجد ـ النفسيّ ـ الذي ضاع. فلا توجد جهودٌ كافيةٌ لاستنباط رؤيةٍ يساريّةٍ جديدة، تعيد الفكرَ والسياسةَ اليساريّيْن إلى حاضنتهما الأم: الديمقراطيّة، من دون تحفّظاتٍ عليها إلاّ فيما يطوّرها، فيحافظ على مكوّناتها الجوهريّة ويدفع بها إلى حدودٍ جديدة. وقد حصلتْ محاولاتٌ سابقًا، كتلك التي ازدهرتْ في ستينيّات القرن الماضي، من دون أن تعودَ إلى الحاضنة نفسها، فدفعتْ ثمنًا لذلك في اندفاع بعضها يمينًا إلى الحدود القصوى. ومن دون هذا الجهد الفكريّ لا يمْكن توقّعُ ظهور يسارٍ جديدٍ فاعل، ولو بعد حين.

ومن ناحيةٍ أخرى، لا يمْكن الانتظارُ حتى نضوج نظريّاتٍ جديدة؛ فللسياسة والاجتماع متطلّباتُهما الملحّة، ولليساريين أن يصوغوا ما يريدون انطلاقًا من الحركة. وذلك لن يكون أيضًا إلا بتقليص تحفّظاتهم المسبّقة المرتجلة على الليبراليّة وقيمِها، وبالاشتغالِ من المنطلق الطبقيّ على تحويل إنسانيّتها باتجاه مصالح الطبقات التي يدّعون تمثيلَها.

والأمور تبدأ أيضًا من البرامج، المعيّنةِ المحدّدة، والمفتوحةِ على الآخرين من أجل بلورة التحالفات، مع التخلّي عن النمط اللينينيّ النَكِد المحارب، حتى في ميدان الحلم. ومثلُ ذلك مستحيلٌ في ظلّ استسهال الاحتماء بالحرارة القوميّة أو الدينيّة أو الطبقيّة وحدها، ومستحيلٌ في ظلّ هيمنة الإحساس بالطهارة والاستغناء عن الآخرين.

أخيرًا

توجد محاولاتٌ هنا وهناك، مثيرةٌ للانتباه، في المغرب مثلاً، وأقلُّ إثارةً في مصر، ولا تثير بتاتًا في لبنان وسورية والأردن وفلسطين، باتجاه التجديد والبلورة والتوحيد. لكنها جميعًا كما يبدو غيرُ مكافئةٍ لضرورة وجود اليسار وتعبيراته السياسيّة ـ الاجتماعيّة، ولا لحجم الفراغ الذي ينبغي أن يملأه.

هنالك مفاهيمُ لا بدّ من استيعابها وتمثّلها وتفصيلها: مثل الدولة المدنيّة الحديثة أو الدولة الوطنيّة الديمقراطيّة، والمواطنة، وحكم القانون، والشعب، والطبقة وتحوّلاتها، واشتراكيّة القرن الجديد الذي يعدو بسرعة حتى لنشعر أنّ الزمن يتسرّب من بين أيدينا جميعًا. هذا الاستيعاب سيكون إسهامَ اليسار بدوره في مواجهة انتصارات القبليّة والطائفيّة والريعيّة والثروة الضارية، في ظلال الاستبداد والتأخّر.

إنّ اليسار يحتاج إلى إعادة تعريف نفسه جذريًا، وإلى إحالة الأفكار المسبّقة (مع أشخاصها) على التقاعد. ولْيَكتبِ الأكثرُ قدرةً على تحرير فكرهم تجاربَهم على ضوءِ ما سبق، أو ما يشاؤون أن يفعلوا ليملأوا فراغ وقتهم بأفضل الأشكال نفعًا.

ومع ذلك، فإنّ هنالك أملاً بآخرين مختلفين، من جيلٍ مختلفٍ عن جيلنا، نحن الذين أصبحنا قدماءَ نحترف الانتظار. وربما سنُفاجأ، أو ينبغي لنا ذلك، بما نفغر أفواهَنا أمامه!

دمشق

موفّق نيربيّه

كاتب من سوريا.